1430هـ/2009م

دور المؤرخ في الحضارة العربية الإسلامية في كتابات السخاوي

م.د. محمد علي صالح*

تاريخ التقديم: 2008/7/23 تاريخ القبول: 2009/1/21

فائدة التاريخ وأهميته

للتاريخ أهمية كبيرة عرفها علماء المسلمين وركزوا عليها، حتى ربط بعضهم بين القرآن الكريم والتاريخ، فقد قال ابن تيمية عن أهمية التاريخ ((فقد قالت طائفة من أهل العلم: أن القرآن باعتبار معانيه ثلاثة أثلاث، ثلث توحيد، وثلث قصص، وثلث أمر ونهي،... والأخبار عن المخلوق هو القصص، وهو الخبر عما كان وعما يكون، ويدخل فيه الخبر عن الأنبياء وأممهم، ومن كذبهم، والأخبار عن الجنة والنار))[1] وبذلك يكون التاريخ قد شكل ثلث آيات القران الكريم حسب رأي ابن تيمية.

أما السخاوي، فقد أورد العديد من الفوائد لعلم التاريخ، منها: معرفة الأمور على وجهها، وأنه إحدى الطرائق التي يعلم بها النسخ في أحد الخبرين المتعارضين، لكونه من الأمور المهمة التي اعتمدها علماء الحديث في معرفة الروايات وطرقها، من خلال تحديد أعمار الشيوخ، و أن الراوي لم يلق من حًدث عنه، وما يتعلق بذلك من معرفة بالإسناد من حيث الإرسال والانقطاع وغيرها[2].

هذا فيما يتعلق في أمور السند أما عن علاقته بالمتون فهو جم غفير أورد السخاوي فيه العديد من الأمثلة، منها معرفة أخبار الأنبياء وسننهم، وأخبار العلماء ومذاهبهم، والحكماء وكلامهم وكذلك بين التاريخ أسباب مبادئ الدول وإقبالها، ثم

---

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، تفسير سورة الإخلاص، خرج أحاديثه، عبد العلي عبد الحميد، ط1، الدار السلفية (الهند: 1986)، ص30.

(2) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، مكتبة المثنى، (بغداد:1963)، ص385-386.

سبب انقراضها وتدبير الجيوش حتى قال : ((غزير النفع كثير الفائدة بحيث يكون من عرفه كمن عاش الدهر كله وجرب الأمور بأسرها وباشر تلك الأحوال بنفسه فغزر عقله مجرباً غير غر ولا غمر))[1].

وقد عَد السخاوي التاريخ، من أهم العلوم التي ترفع الهمم والتوجه نحو معالي الأمور وترك أسافلها، حين قال: ((ونحو هذا يقع فيه ذكر ذوي المروات والاجواد والمتصفين بالوفاء ومحاسن الأخلاق والمعروفين بالشجاعة والفروسية)) ((وأنه جم الفوائد كثير النفع لذوي الهمم العالية والقرائح الصافية))[2].

وقد أسهب السخاوي كثيراً في ذكر فوائد التاريخ من خلال اقتباس الكثير من النصوص من مقدمات الكتب التاريخية، وهي الأماكن التي وضع فيها المؤرخون أفكارهم العامة عن طبيعة عملهم [3] والفوائد والأسباب التي دعت المؤلفين إلى تسطير التاريخ، ومن أولئك المؤرخين الذين نقل عنهم ابن الجوزي والعماد الأصفهاني، الذي قال: ((ولولا التاريخ لضاعت مساعي أهل السياسات الفاضلة، ولم تكن المدائح بينهم وبين المذام هي الفاصلة، وتعذر الاعتبار بمسألة الأيام وعقوباتها))[4].

شروط المؤرخ:

وبسبب العلاقة الوثيقة بين علم الحديث وكتابة التاريخ فقد وضع علماء المسلمين شروطاً عديدة لمن يتصدى لكتابة التاريخ والولوج بهذا الفن، وتضمنت تلك الشروط نوعين، الأول ما يخص المؤرخ نفسه من صفات وسمات وأخلاق تتعلق بشخصه، والثاني ما يتعلق بأحوال من يكتب عنهم ومعرفة أحوالهم

---

(1) المصدر نفسه، ص400؛ وقد أفاض ابن خلدون حول أهمية علم التاريخ، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم (بيروت: 1984)، ص3.

(2) السخاوي، الإعلان، ص401.

(3) فزائر مثال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي، مكتبة المثنى، (بغداد:1963)، ص61.

(4) السخاوي، الإعلان، ص 413؛ للمزيد ينظر: عز الدين محمد كمال، دراسات نقدية في المصادر التاريخية، ط1، عالم الكتب، (بيروت:د/ت)، ص20.

والإطلاع على خفايا الأمور وجليها حتى يصير ما يكتب مقبولاً عند الناس والعلماء والمثقفين والمعتنين بهذا الفن بالدرجة الأولى

ولم يكن السخاوي أول من حدد هذه الشروط بل سبقه العلماء فوضعوا شروطاً عديدة في هذا المجال، إلا أن ما يتميز به هو اعتنائه الفائق بتلك الشروط والتأكيد عليها، وقد سطرها نظرياً في كتابه (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ)، وفعلياً وعملياً في كتبه الأخرى التي تناولت القرن التاسع الهجري، وأبرزها ما نجده واضحاً في تراجم المؤرخين في كتاب الضوء اللامع وأبرزهم مؤرخو مصر المعاصرين له أمثال المقريزي وابن تغرى بردي وغيرهم الكثير. وكما تقدم فأن العديد من العلماء وضعوا شروطاً للمؤرخ وسوف نقتصر على أثنين من أبرز علماء المسلمين وهما ابن خلدون (ت 808هـ) وابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، فقد حدد ابن خلدون في مقدمته الشهيرة شروطاً يجب أن تتوفر في المؤرخ، فقال: ((يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأمصار في السير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال والاحاطة بالحاضر من ذلك.... وتعليل المتفق منها والمختلف والقيام على أحوال الدول والملل ومبادئ ظهورها وأسباب حدوثها))(1).

أما ابن حجر العسقلاني فقد قسم المؤرخين على صنفين بسبب الثقافة الدينية وقد يكون محدثاً أصلاً واختلفت شروط من يكتب التاريخ عنده، فقسم التدوين الأول وهو الوقائع والأحداث، والثاني التراجم فجعل شروط من يكتب الوقائع قائلاً ((قسم يقصد ضبط الوقائع فهو غير متقيد بصنف منه، ولكن يلزمه التحري في النقل فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالنقل الشائع ولاسيما أن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح. وان كان في الواقعة أمر قادح في حق المستور، فينبغي أن لا يُبالغ في إفشائه، ويكتفي

---

(1) ابن خلدون، المصدر السابق، ص8؛ للمزيد ينظر: عماد الدين خليل، ابن خلدون إسلامياً، المكتب الإسلامي، ط2 (بيروت:1985).

بالإشارة،.... فيحتاج المؤرخ أن يكون عارفاً بمقادير الناس وبأحوالهم وبمنازلهم فلا يرفع الوضيع ولا يضع الرفيع))[1].

وأما شروط من يكتب التراجم، سواء كانت خاصة بعلم الجرح والتعديل أ م تراجم الأعيان والنبلاء من غير المحدثين فشرط شروط العدالة وعدم التجني، والزيادة في الجرح، إلا لضرورة فقال ((والقسم الثاني من يقتصر على تراجم الناس، فمنهم من يعمم ومنهم من يتقيد وعلى كل منهما ان يسلك المسلك المذكور في حق من يترجمهم، فالمشهور بالخير والدين والعلم لا يتبع مساوئه فـإنه غير معصوم، والمستور قد حكمه والمجاهر بالفسق والفجور إذا خُشي من ستر حاله ترتب مفسدة كالاغترار بجاهه أو ماله أو نسبه فينضم إلى من ليس على طريقته))[2].

ولم تقتصر شروط ابن حجر على العدالة وعدم الاتساع بالنقد والجرح بل شملت شروطاً أخرى منها الدقة والأمانة العلمية في النقل التي يجب ان تتوافر في المؤرخ، فنجده في كتاب الدرر الكامنة يمدح أحد المؤرخين بسبب دقته وتثبته في نقل الوقائع والأحداث فوصف موسى بن محمد بن يحيى اليوسفي (ت 759هـ)، ((جمع تاريخاً كبيراً في نحو خمس عشرة مجلدة.... وأفاد فيه كثيراً من الوقائع والتراجم التي يحكيها عن مشاهدة، وهو كثير التحري في النقل، ما يتحققه ينقله، وما لا يضيفه إلى قائله وربما تبرأ من عهدته))[3].

وبالأسلوب نفسه ينتقد البدر العيني (ت 854هـ) بسبب عدم التثبت في النقل وتمادي حدود المعقول والوقوع بالمحضور، فقال: ((لكن منذ قطع ابن كثير صارت عهدته على تاريخ ابن دقماق حتى يكاد يكتب من الورقة الكاملة وربما قلده فيما يهم فيه...... وأعجب منه ان ابن دقماق يذكر في بعض الحادثات ما يدل

(1) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باج عبد المجيد، ط1، دار ابن حزم، (بيروت:1999)، ط2، ص686.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص686.

(3) أحمد بن علي بن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد جاد الحق، (القاهرة:د/ت)، ج6، ص146.

على انه شاهدها فيكتب البدر كلامه بعينه بما تضمنه وتكون تلك الحادثة وقعت بمصر وهو بعيد في عينتاب))[1].

شروط المؤرخ لدى السخاوي:

وضع السخاوي قواعد عامة لمن يكتب التاريخ، وهو لا يختلف عن شيخه ابن حجر بكونه من المحدثين لذلك نجد الصلة الوثقى بين شروط المؤرخ والمحدث ان لم تكن هي نفسها عند السخاوي، فقد أورد العديد من الشروط الواجب توافرها في المؤرخ موصوفاً بالعدالة والضبط التام الذي يؤدي إلى مزيد من الإتقان والتحري ولاسيما فيما يجده من النصوص [2] وان يكون المؤرخ موصوفاً بالدين والخير والورع وبعيداً عن المدح والمداهنة [3]، وبعيداً عن المبالغة وعدم ا لإنصاف لمن يخالف، بل يجب أن يقول الحق، وقد نقل في ذلك العديد من الأمثلة منها قصة شيخه ابن حجر مع القاياتي على الرغم من ما كان بينهما من الجفاء[4].

ومن الشروط الأخرى التي أكد السخاوي عليها، أن يكون المؤرخ عالماً بطرق النقل حتى لا يجزم إلا بما يتحققه، ويكون بذلك بعيداً عن المجازفة والبهتان والعدوان وإلا وقع في المحظور ، ولا يرغب بتاريخه إلا من هو مثله وينفر عنه، العقلاء والعلماء والنبلاء والحكماء [5]، فيكون بعيداً عن الورع و إن كان معروفاً بالعلم، فلا يعجز عن الوقوع بعدم الفحص والمجازفة. ويلزم المؤرخ كذلك الاكتفاء بالإشارة في الأمور القادحة، وأن يرغب عن ذكر العيوب في التراجم، لأن لا يكون

---

(1) ابن حجر، أحمد بن علي، أنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، (القاهرة:1969)، ج1، ص4-5.

(2) السخاوي، الإعلان، ص482.

(3) المصدر نفسه، ص489.

(4) المصدر نفسه، ص491-492.

(5) المصدر نفسه، ص494.

المذكور وقعت منه فلتة أو من وقع فيها أيام شبابه وبالأخص لمن صار بعد ذلك مقتدى به[1].

وأضاف السخاوي، فقال ((يشترط ان يكون عارفاً بمقادير الناس وبأحوالهم، فلا يرفع الوضيع ولا يضع الرفيع)) [2]، وألزم المؤرخين شروط أخرى فضلاً عن العدالة والضبط وتجنب الهوى، وأن يكون عالماً بمراتب العلوم، سيما الفروع والأصول ويفهم الألفاظ ومواقعها[3].

وقد نقل السخاوي العديد من الشروط الواجب توافرها التي وضعها علماء المسلمين من قبله لمن يكتب التاريخ، وأبرز الذين نقل عنهم التاج السبكي في كتابه (معيد النعم) قائلاً ((والمؤرخون على شفا جرف هار لأنهم يتسلطون على اعراض الناس.... فلا بد أن يكون المؤرخ عالماً، عادلاً، عارفاً بحال من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له... وأن يكون عارفاً بحال المترجم علماً وديناً،... وأن يكون حسن العبارة عارفاً بمدلولات الألفاظ حسن التصور بحيث يتصور حين ترجمة الشخص جميع حاله، ويعبر بعبارة لا تزيد عنه ولا تنقص، وأن لا يغلبه الهوى))[4].

ولم يقتصر السخاوي في وصفه على الجانب النظري، في شروط المؤرخ، بل نجده يورد العديد من الأمثلة التي تؤكد وقوع بعض المؤرخين بالمحظور، وعدم الالتزام بالشروط والأحكام الخاصة بالتاريخ، فقال ((وبالجملة فالمؤرخون كغيرهم من سائر المصنفين في كلامهم الخمر والعفين والسعيد من عدت غلطاته، وما اشتدت سقطاته، فكل إنسان سوى ما استدركوا يؤخذ من كلامه ويترك وهي الدنيا لا يكمل فيها شيء))[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص494.

(2) المصدر نفسه، ص495.

(3) المصدر نفسه: 496، فقد قال شيخه من قبل ابن حجر، حين وصف تاريخ ابن دقماق (وكان مع اشتغاله بالأدب عرياً عن العربية عامي العبارة) أنباء الغمر، ج2، ص360.

(4) السخاوي، الإعلان، ص499–500.

(5) المصدر نفسه، ص479–480.

أما عن عصره فقد كان السخاوي شديد على المؤرخين المعاصرين له كشيخه ابن حجر العسقلاني إذ لم يلتزموا بشروط المؤرخ، وتكمن براع ته وشيخه في دمج علوم الحديث في التاريخ فاتسعت قدرتهم النقدية وفاقوا الأقران [1] فقال في أحد المواضع ((نعم قد ظهر الكثير من الخلل وانشر من المناكير وأشتمل على أقبح العلل، حيث انتدب لهذا الفن الشريف من اشتمل على التحريف والتصحيف، لعدم إتقانهم شروط الرواية والنقل، وائتمانهم من لايوصف بأمانة ولا عقل، بل صاروا يكتبون السمين مع الهزيل، والمكين مع المزلزل العليل..... ويا أسفي فقد جاء بعدهم من لا يصل ولو بالغ، إليهم خصوصاً من ندب نفسه في هذا العصر لذلك وتجاسر إلى الخوض في غمرة هذه المسالك، ورأى من يجد هبسببه غاية الإمداد من النقود والأقمشة وجل ما يراد، مع كونه لم يصل ولا كاد لكن لكونه من نمطهم وعلى شريطتهم))[2].

هذا وأن أبهم السخاوي من أراد بكلامه في كتابه الإعلان فأنه قد بين من هم أولئك المؤرخون الذين تجاوزوا شروط المؤرخ المنصف في كتابه الضوء اللامع وانتقد العديد منهم فنقد أحدهم بقلة العلم والمعرفة وعدم التحري، حين قال ((ونصب نفسه لكتابة التاريخ فكان تاريخاً لكونه لا تمييز له عن كثير من العوام إلا بالهيئة...... وبالجملة فهو من سيئات الزمان))[3].

وشملت هجمات السخاوي أعيان المؤرخين المصريين الذين لم ينتموا إلى مدرسة شيخه ابن حجر العسقلاني ، مدرسة المحدثين ، فلذلك نجده ينتقد هؤلاء بسبب قلة بضاعتهم في علم الحديث، وتاريخ الإسلام، فوصف المقريزي – المؤرخ الشهير – بعدم الإطلاع والإلمام الذي كان سبباً في وقوع الأخطاء فقال : ((كان

(1) عنان، محمد عبد الله، مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ الإسلامي، ط 1، (القاهرة: 1969)، ص130–132.
(2) السخاوي، الإعلان، ص480–481.
(3) السخاوي، الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع، مكتبة الحياة، (بيروت: د/ت)، ج 5، ص218.

قليل المعرفة بالمتقدمين ولذلك يكثر له فيهم وقوع التحريف والسقط،... وكان كثير الاستحضار للوقائع القديمة في الجاهلية وغيرها ، وأما الوقائع الإسلامية ومعرفة الرجال وأسمائهم والجرح والتعديل والمراتب والسير وغير ذلك من أسرار التاريخ ومحاسنه فغير ماه ر فيه ، وكانت له معرفة قليلة بالفقه والحديث)) [1] وانتقد المقريزي فضلاً عما تقدم بأنه قد استخدم كتاب الأوحدي في خطط مصر ونسبه إلى نفسه من دون أن يذكر صاحبه الأصلي ، لا من بعيد أو قريب ، وهذا منافي لشروط المؤرخين في الأمانة وإرجاع الحق إلى أصحابه[2].

ومن الآفات التي يقع فيها المؤرخون، ويخرجون بسببها عن جادة الطريق والتي حددها السخاوي ، هي القرب من أصحاب السلطان والأمراء الذين كانوا يدفعون المؤرخ إلى عدم الإنصاف ، وأبرز الذين لحقهم نقد السخاوي المؤرخ الشهير ابن تغرى بردي فوصفه أولاً ((وبالجملة فقد كان حسن العشرة تام العقل، إلا أنه... لطيف المذاكرة.... بارعاً حسبما كنت أتوهمه في أحوال الترك ومناصبهم وغالب أحوالهم منفرداً بذلك لا عهد له بمن عداهم ولذلك تكثر فيه أوهامه وتختلط ألفاظه، وما عسى أن يصل إليه تركي)) [3] وقال عنه حين تقرب من الأمراء ((وقد تقدم عند الجمالي ناظر الخاص بسبب ما كان يطريه به في الحوداث.... فزاد في وجاهته واشتهرت عند أكثر الأتراك ومن يلوذ بهم.... وربما حمله على إثبات ما لايليق في الوقائع والحوادث مما يكون موافقاً لغرضه خصوصاً في تراجم الناس وأوصافهم لما عنده من الضغن والحقد))[4].

ونجد أن السخاوي يقع بالخطأ نفسه حيث يذكر أنه ألف كتاب ذيل السلوك أجابه لطلب الأمير الكبير يشبك بن مهدي الدوادار وفي ذلك يقول ((ثم أخذت في ضبط ما تيسر لي وذلك حين أمرني من إجابته عند العظماء كالواجب،

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع، ج 2، ص23، وللمزيد ينظر: محمد مصطفى زيادة، المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر، (القاهرة:1949)، ص41.

(2) عنان، مؤرخو مصر الإسلامية، ص 98. رغم أن عنان لا يوافق السخاوي على ذلك، ينظر: السخاوي، الضوء اللامع، ج1، ص358-359.

(3) السخاوي، الضوء اللامع، ج10، ص306.

(4) المصدر نفسه، ص306.

وإشارته بمجرد الإيماء للوقاية كالحاجب...... وبه محط رحال الساعي في مأربه، فالعلماء بمجلسه حافون))[1].

وبسبب شدة السخاوي على معاصريه من المؤرخين فقد تعرض لنقد شديد من جانب بعض المؤرخين المعاصرين، حتى ارجعوا أسباب تلك الشدة ليس إلى عدم الالتزام بشروط التاريخ أو الخروج عن مدرسة النقد التاريخية التي تأثرت بعلم الجرح والتعديل، بل إلى المنافسات الشخصية بين السخاوي ومعاصريه، من أمثال المقريزي والعيني وابن تغرى بردي حتى ذهب أحدهم إلى أن عدم حصول السخاوي طول حياته على وظيفة سنية في الدولة المصرية، مثل تدريس الحديث أو القضاء هي من أهم أسباب نقده لمعاصريه [2]، ووصفه محمد عبد الله عنان بأنه كان ينقد من أجل الهدم وليس من أجل التقويم ((بيد أن الذي يدعوا إلى الدهشة هو أن روحاً عامة من النقد اللاذع تغلب على هذه التراجم، وتذهب في أحيان كثيرة إلى حد الهدم ويبدوا أن هذا الميل المصطرم إلى هدم الرجال والخلال واضحاً بالنسبة لجماعة معينة من الأشخاص هم الجماعة التاريخية التي التفت حول المدرسة المقريزية أو اتصلت بها))[3].

إلا أن الرد على قول عنان يأتي من خلال كلامه نفسه ومن أن السخاوي قد استأثر في كثير من الأعوام الطويلة التي قضاها إلى جانب ابن حجر ي نهل من علمه ومعارفه و يتأثر بأساليبه ومناهجه، بل بوسعنا القول أن السخاوي كان يعد ابن حجر مستودع علمه، وكان أشد تلاميذه تمثيلاً لمدرسته، وأصبح رافع لوائها وحامل مناهجها حتى نهاية القرن التاسع الهجري[4]، ويعترف الباحث عنان بأن مدرسة ابن حجر والسخاوي ليست بدعاً، بل إنها ورثت مدرسة الجمع بين علم الحديث ولاسيما الجرح والتعديل وكتابة التاريخ وتراجم الأعيان ابتداء من الطبري

---

(1) زيادة، المؤرخون في مصر، ص88.

(2) زيادة، المؤرخون في مصر، ص83.

(3) عنان، المصدر السابق، ص124.

(4) عنان، المصدر نفسه، ص130.

وبلغت ذروتها في كتابات مؤرخ الإسلام الذهبي وبذلك برزت هذه الصبغة النقدية التي صبغت أعمال السخاوي التاريخية ولاسيما لمن كان مؤرخاً معاصراً له.

حكم الشريعة في كتابة التاريخ:

اختلف الحكم الشرعي بشأن الكتابة التاريخية عند السخاوي، من حيث الوجوب أو غيره من الأحكام، فقد جعل حكمه واجباً أو فرضاً إذا كان التاريخ الطريق للوقوف على اتصال الخبر (سلسلة الرواة)، ولمعرفة النسخ، وللأنساب التي نشأ عنها التوارث والكفاءة [1]، إذن فهو واجب إذا تعلق الأمر بما يخص بعض الأحكام مثل معرفة علوم الحديث التي يبنى عليها الحلال والحرام أو وصف الدين العقيدة، لان الحديث المصدر الثاني للتشريع في الإسلام الذي تقام عليه العقيدة والشريعة، أما الأنساب ووجوب معرفتها فقد أفاض الحافظ ابن حجر العسقلاني في ذلك، ونقل العديد من الأمور حول ضرورة معرفة الأنساب والإطلاع عليها، لما يقام من أحكام شرعية على النسب من معرفة نسب رسول الله ﷺ وتجنب الزواج بالمحارم ومعرفة من يلقاه من صلة الرحم، حتى أن بعض الفقهاء من يفرق في أحكام الجزية، والاسترقاق على معرفة نسب العرب من العجم[2].

بل ذهب السخاوي إلى أن حكمه ليس بمطرد واحد، فهو واجب كما تقدم، وذهب إلى قول البعض من أن عليه مدار الأحكام، والبعض إلى أنه من فروض الكفايات، والبعض إلى أنه مما ينبغي ولكنها متمحضة الوجوب، وقد يندرج تحت المستحب، وربما أستعمل في المباح[3].

(1) السخاوي، الإعلان، ص454.

(2) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ط3، دار الفيحاء (دمشق:2000)، ج6، ص645.

(3) السخاوي، الإعلان، ص 454؛ للمزيد ينظر: الملاح، هاشم يحيى، الثقافة التاريخية في الفكر الإسلامي والحديث، بحث منشور ضمن الموسم الثقافي للمجمع العلمي العراقي، منشورات المجمع العلمي العراقي، (بغداد:1998)، ص51-54.

أما عن كونه أقرب إلى الوجوب فقد نقل عن علماء الحديث وجوب بيان أحوال الكذابين من الرواة، لأنه أصل من أصول حفظ الشريعة[1].

وأما عن كونه حرام فهو ما يقع لبعض المؤرخين الذين ينقلون من كتب الأولين، من الخرافات، وكذلك يدخل فيه حكم التاريخ.

إن ما تقدم من حكم الشريعة في كتابة التاريخ من حيث الوجوب والتحريم والاستحباب والكراهة والإباحة، نجد أن السخاوي وغيره من العلماء قد التزموا بهذا المنهج والذي يهمنا من هذه الأحكام حكم التحريم من التأليف، فكيف يمكن معرفة أسباب الفشل والانحطاط ان لم تذكر أسبابه من تعسف حكام أو تبيين النقاط الأكثر ضعفاً في التاريخ سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم علمية والتزام عدم ذكرها لأنها قد تدخل في باب المحرم من التدوين فكيف نأخذ العبر والعظات أن لم يكتب التاريخ بإشراقاته وانتكاساته.

ونجد أن السخاوي قد عمد في العديد من كتبه إلى ذكر العيوب والزلات لمن يترجم لهم حتى يُعرف الموثوقون من المجروحين من الأعيان والأمراء وهذا ما صرح به في مقدمة الضوء اللامع، حين قال ((لذا ورد في الشرع بإنزال كل منزلته بشروطه المعتبرات، وبيان المزلزلين من الإثبات، والضعفاء من العدول الثقات وأهل السنة من فاسدي العقيدات ليكون المرء على بصيرة فيما يصل إليه منهم ولو في القضاء والفتيا، وما لهم من المصنفات فكيف بذوي الروايات وهو يجريانه في المصالح وكذا في النصائح العامات، كان ذكر المرء بما يكرهه من أوكد المهمات، بل من الواجبات))[2].

وبذلك فإن ذكر المساوئ والعيوب ليس حكراً على علم الرجال بل يشمل التاريخ كله من أجل الاتعاظ والاعتبار وعدم الوقوع بنفس الأخطاء عبر العصور كما قيل، والسعيد من بغيره أتعض، وهذا منهج القرآن الكريم حين وصف قصص الأمم السابقة، وحث الأمة على السير والتطلع في أمر من كان قبلنا سواء كان

---

(1) السخاوي، الإعلان، ص454–455.

(2) السخاوي، الضوء اللامع، ج1، ص4.

من المستجيبين لرب العالمين أو من الكفار العاصين وكذلك ما ينقل والمحكي عن الوقائع بين الصحابة من الإخباريين إذ الغالب عليهم الإكثار والتخليط [1]، أي أن السخاوي لا يقبل روايات الإخباريين التي لا تلتزم قواعد علم الحديث ولاسيما إن كانوا من أهل البدع والأهواء، وهو بهذا يدعو إلى ضبط الروايات بمقياس الجرح والتعديل، ومما يدخل في باب التحريم، ذكر أناس من الملوك والأكابر ويضاف إليهم شرب الخمر، وفعل الفواحش مما هو ضعيف وتصحيحه عزيز، ويزيد من إشاعة الفاحشة أن صحت الروايات، ويدخل في باب القذف أن لم تصح تلك الروايات، ومما هو من أسباب دخول التاريخ في الحرام ما يظهر من مساوئ الكبير، وزيادة الجرح الذي يخرج عن مقصد تشريعه[2].

وأما ما أدخله السخاوي من الروايات وكتابة التاريخ تحت المستحب أو الندب إليه، فكان أبرزها، أن يكون طريقاً لإتباع محاسن الأمور وترك العمل بالشوائب والمشائن، وأخذ العبر من العواقب[3].

وذهب قسم آخر إلى أنه يدخل تحت حكم المكروه وأبرزه ما نقله ابن الأثير حين قال ((تسويد كثير منهم للأوراق حسبما ذكره ابن الأثير، بصغائر الأمور التي الإعراض عنها أولى وترك تسطيرها أحرى وأعلى، كقولهم خلع على فلان.... وأهين فلان وهو من أئمة المسلمين أصحاب الهيئات المعتبرين لاقتضاء هذا التجري على غيرهم))[4].

والحكم الخامس المباح فقد قال ((ومنه ما هو مباح حيث لا نفع فيه لا دنيوي ولا أخروي، كما صرح به حجة الإسلام الغزالي في الأحياء وأما المباح من العلم فالعلم بالأشعار التي لا سخف فيها وتواريخ الأخبار))[5].

---

(1) السخاوي، الإعلان، ص457.

(2) المصدر نفسه، ص457–458.

(3) المصدر نفسه، ص458.

(4) المصدر نفسه، ص458.

(5) المصدر نفسه، ص459.

نتائج البحث:

مما تقدم نجد تركيز الحافظ ابن حجر العسقلاني وتلميذه السخاوي على أهمية علم التاريخ وأنه من العلوم الإسلامية الأصيلة، وعلى المؤرخ المسلم الذي يكتب التاريخ الالتزام بالعدل والعدالة والصدق والأمانة وقول الحق، وعدم الانجرار وراء الخلافات المذهبية أو التنافس بين العلماء مما يؤدي إلى عدم الأمانة العلمية ولاسيما في أمور الجرح المفرط، ويجب عليه عدم الخوض في الاخبار التي لا تصح وروايات الإخباريين غير الدقيقة.

أما دور المؤرخ المسلم المعاصر، ففضلاً عن تمثل والتزام قواعد ابن حجر العسقلاني والسخاوي، فلا بد له من التقيد والانضباط بأمور عدة وضعها كبار الكتاب المعاصرين (*) حتى يصبح مؤرخاً مؤهلاً لإعادة مجد الحضارة الإسلامية والالتزام بمبادئها ومن أبرز تلك القواعد التي ذكروها: الرجوع إلى المصادر الموثوقة ومن أهمها كتب الحديث الشريف وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على الروايات التاريخية في العصر الراشدي والأموي ذات العلاقة بالفكر الإسلامي وما شجر بين الصحابة والتابعين على سبيل المثال وليس الحصر، التركيز على أن العقيدة الإسلامية هي المحرك لسلوك المجتمع المسلم، وأن يفهم الإيمان فهم صحيح ودوره في بلورة حركة التاريخ الإسلامي، وأن لا يقتصر المؤرخ على تفسير واحد لحركة التاريخ بل لابد أن يقدم تفسيراً يرتبط بالاحداث من جميع الجوانب أي تفسيراً شاملاً وحقيقياً للأحداث، ولا بد للمؤرخ المعاصر أن يتصف بالعلم والعدل، والإنصاف، ((ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى)) وأن يكون الحكم على الأشخاص من خلال قاعدة العبرة بكثرة الفضائل، ولا بد للمؤرخ المسلم أن يوضح جميع الظروف للحادثة التاريخية من

(*) من أبرز الكتاب المعاصرين: الدكتور محمد قطب، كيف نكتب التاريخ الإسلامي، والتفسير الإسلامي للتاريخ. والدكتور عماد الدين خليل، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، والدكتور أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة، وكتاب المجتمع المدني، والدكتور محمد بن صامل السلمي وكتابه منهج كتابة التاريخ الإسلامي وغيرها الكثير.

خلال تحديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى يكون الحكم أقرب إلى الصواب، مع مراعاة ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة وحال الأمة الإسلامية آنذاك، ولا بد للمؤرخ الملتزم بالإسلام قولاً وعملاً أن يركز على استعمال الألفاظ والمصطلحات الإسلامية الشرعية وعدم

الانجرار وراء ألفاظ ومصطلحات الغربيي ن والمستغربين مثل اليمين واليسار والديمقراطية وغيرها.

1430هـ/2009م

The Historian Role in the Islamic-Arab Civilization in Al-Sakhawi's Writings

Dr. Mohammed Ali Salih *

Abstract

This research deals with the role that the Islamic-Arab Civilizations plays through the writings of the historian Al-Sakhawi. The research included several issues such as the importance and the benefit of history among other sciences, also the conditions the historian should have the foremost of which fair-mindedness, precession and not to overdo in scrutiny, and in criticism. In addition to the good knowledge whereby he narrates the events.

Moreover, the paper deals with the practical side in the writings of Al-Sakhawi through the returning to some of the biographies of historians which can be found in books like "Al-Dhao'a Al-Lami'a". Similarly, the research considers the opinion of the Islamic law concerning writing history because Al-Sakhawi has listed writings history among the five essential Islamic Rules, i.e. (Wajb) the compulsory duty (Al-Mustahab) the recommended, (Al-Makroh) the reprehensive, (Al-Mubah) the permissive and (Al-Haram) the forbidden.

Also, the research explains some of the conditions that the contemporary Muslim historian should have.

* Dept. of History/ College of Arts/ University of Mosul.